Document: EB 2019/127/R.8
Agenda Item 5(a)(i)
Date: 30 July 2019
Distribution: Public
Original: English

**A**

الاستثمار في السكان الريفيين

# محاضر الدورة الخامسة بعد المائة للجنة التقييم

**مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي**

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

**Oscar A. Garcia**
مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق
رقم الهاتف: 2274 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: o.garcia@ifad.org

نشر الوثائق:

**Deirdre McGrenra**
مديرة مكتب الحوكمة المؤسسية والعلاقات مع الدول الأعضاء
رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والعشرون بعد المائة
روما، 10-12 سبتمبر/أيلول 2019

**للعلم**

# محاضر الدورة الخامسة بعد المائة للجنة التقييم

1- ترد المداولات التي جرت في الدورة الخامسة بعد المائة للجنة التقييم المنعقدة بتاريخ 19 يونيو/حزيران 2019 في المحاضر الحالية.

2- وستشكّل هذه المحاضر أساس التقرير الشفهي الذي سيدلي به رئيس لجنة التقييم أمام المجلس التنفيذي. وما أن تصادق لجنة التقييم على هذه المحاضر، حتى يتم تشاطرها مع أعضاء المجلس.

3- وبغية الاستفادة من حضور ممثلي جمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية الذين جاؤوا لتشاطر وجهات نظر حكومة بلادهم بشأن تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية، وبسبب عدم اكتمال النصاب بعد الافتتاح الرسمي للدورة، قام رئيس اللجنة، بموافقة أعضاء اللجنة الحاضرين ومكتب التقييم المستقل في الصندوق وإدارة الصندوق، وبناء على نصيحة من مكتب المستشار العام، بالبدء بمناقشة غير رسمية لتقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لسري لانكا (البند 3 من جدول الأعمال). وعندما أعيدَ فتح النقاش بشأن هذا البند على جدول الأعمال بعد اكتمال النصاب، تم تداول النقاط الهامة التي انبثقت عن المناقشة غير الرسمية للجنة بناء على نصيحة من مكتب المستشار العام، وتمت المصادقة عليها بدون أي تعليقات إضافية.

4- وقد تشاطر سعادة السيد Daya Srikantha John Pelpola، السفير والممثل الدائم ومحافظ سري لانكا لدى الصندوق، ومعه السيد Somasena Mahadiulwewa، وزير التجارة ونائب الممثل الدائم لسري لانكا لدى الصندوق وجهات نظر حكومتهما بشأن هذا التقييم.

**البند 1 من جدول الأعمال: افتتاح الدورة**

5- حضر الدورة أعضاء اللجنة من إندونيسيا (رئيس اللجنة)، واليابان، والمكسيك، وهولندا، وسويسرا، وانضم لاحقاً عضو اللجنة من نيجيريا. كما حضرها أيضا مراقبون من الجمهورية الدومينيكية والمملكة المتحدة. كذلك حضر الدورة مدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق، ونائب مدير المكتب، ونائب الرئيس كقائم بأعمال دائرة إدارة البرامج، والمديرة المؤقتة لشعبة سياسة العمليات والنتائج، ومدير شعبة آسيا والمحيط الهادي، وسكرتيرة الصندوق، وغيرهم من موظفي الصندوق.

**البند 2 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال** (EC 2019/105/W.P.1)

6- ضم جدول الأعمال المؤقت البنود التالية: (1) افتتاح الدورة؛ (2) اعتماد جدول الأعمال؛ (3) تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لسري لانكا؛ (4) تقرير تقييم تجميعي عن الخدمات المالية الشمولية لصالح الفقراء الريفيين؛ (5) استعراض النظراء الخارجي لمهمة التقييم في الصندوق؛ (6) مسودة ورقة النهج بشأن التقييم المؤسسي لدعم الصندوق للابتكار ونمو إنتاجية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة والشمولية؛ (7) التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء؛ (8) التواريخ المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2020؛ (9) مسائل أخرى.

7- تبنت اللجنة جدول الأعمال كما هو وارد في الوثيقة EC 2019/105/W.P.1، مع إضافة بند تحت مسائل أخرى. وستتم مناقشة هذا البند المتعلق بالندوة غير الرسمية الخاصة حول استعراض النظراء الخارجي

لمهمة التقييم بتفصيل أكبر يوم الثلاثاء 9 يوليو/تموز من الساعة 2.00 ظهراً وحتى الساعة 3.30 بعد الظهر.

8- تم تبني جدول الأعمال على النحو الذي تم تعديله في الوثيقة EC 2019/105/W.P.1/Rev.1.

9- وشكر رئيس اللجنة مندوبة سويسرا، السيدة Liliane Ortega، على مشاركتها النشطة كعضوة في لجنة التقييم. وعبّرت السيدة Ortega عن تقديرها للجنة التقييم، ومكتب التقييم المستقل، وإدارة الصندوق على التجربة الغنية التي حظيت بها بتمثيلها لسويسرا في لجنة التقييم.

**البند 3 من جدول الأعمال: تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية لجمهورية سري لانكا الديمقراطية الاشتراكية** (EC 2019/105/W.P.2)

10- تم في البداية مناقشة النقاط المثارة بموجب هذا البند بصورة غير رسمية، وبعدئذ تمت المصادقة عليها بصورة رسمية ما أن اكتمل النصاب.

11- رحّبت اللجنة بتقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية وبموافقة إدارة الصندوق وحكومة سري لانكا على نتائج التقييم وتوصياته كما هو مشار إليه في الاتفاق الموقع عند نقطة الإنجاز. وأحاطت اللجنة علماً بأن تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية قد غطى الفترة بين عامي 2004 و2017، حيث استثمر الصندوق في هذه الفترة 192 مليون دولار أمريكي في ثمانية مشروعات ممولة بقروض.

12- وأشارت اللجنة إلى استمرار تسليط الضوء على الاستهداف كقضية مثارة في هذا التقييم وأكّدت على الحاجة لضمان نهج أكثر متانة مع تركيز مخصوص على النساء. وعبّرت اللجنة عن توقعها بالتطرق إلى القضايا ذات الصلة من خلال المبادئ التوجيهية للاستهداف التي تضع إدارة الصندوق اللمسات الأخيرة حالياً لمناقشتها مع المجلس التنفيذي.

13- كذلك أشير أيضاً إلى الحاجة لتعزيز وضوح صورة الصندوق من خلال المشاركة بصورة أكثر نشاطاً في منتديات الجهات المانحة وفي حوار السياسات ضمن البلاد. وأكدت إدارة الصندوق على أنه ومع إنشاء المركز الإقليمي في الهند، غدا المدير القطري لسري لانكا الآن في نيودلهي، وسيتمكن من الانخراط بصورة أكثر انتظاماً مع نظرائه ومع أصحاب المصلحة الآخرين للصندوق في البلاد. علاوة على ذلك، فقد تم التأكيد على أن جميع الجهات المانحة وأصحاب المصلحة المعنيين سوف ينخرطون بصورة نشطة في تصميم المشروعات الجديدة.

14- وحثت اللجنة إدارة الصندوق على استنباط سبل جديدة لتنفيذ توصيات التقييم حيث أن بعضها كان مشابهاً لما ورد في التقييم السابق للبرنامج القطري والاستراتيجية القطرية.

15- وبالاستجابة لسؤال طرحه أحد الأعضاء، أكدّت إدارة الصندوق مجدداً على الانخراط القوي وقيادة حكومة سري لانكا للجهود الانمائية، وأشارت وأنه لهذا السبب، فإن جميع تدخلات الصندوق متوائمة مع تدخلات الحكومة.

16- كما عبّرت إدارة الصندوق عن تقديرها لمكتب التقييم المستقل، واعترفت بالدروس التي تم اقتناصها في هذا التقييم، وأشارت إلى أنه سيتم تعزيز قدرة الصندوق على مواءمة دعمه لاحتياجات المجموعات المستهدفة بشكل أكبر.

17- شكرت إدارة الصندوق حكومة سري لنكا على شراكتها القوية مع الصندوق، كما هو واضح من استمرار التمويل المشترك المحلي.

18- وتشاطر ممثل سري لانكا النتائج ووجهات نظر الحكومة بشأن تقييم البرنامج القطري والاستراتيجية القطرية، وسلط الضوء على موافقتها على النتائج والتوصيات التي خرج بها مكتب التقييم المستقل. كذلك فقد شكر الصندوق على مساهمته في تنمية البلاد مشيراً إلى أن إشراك الصندوق قد وصل إلى 15 بالمائة من السكان في القطاع الزراعي، كما شكر الصندوق على الدعم الذي تم توفيره بعد موجات التسونامي التي ضربت البلاد عام 2004.

19- وأضاف الممثل أيضاً بأن التمويل المقدم لهذا البلد يجب أن يستند إلى الاحتياجات عوضاً عن استناده إلى الوضع الاقتصادي، وأن تصميم المشروعات يجب أن يتواءم مع الاحتياجات المحددة. وبحكم كونها بلداً جزرياً صغيراً، فإن سري لانكا معرضة لآثار تغيّر المناخ مثل التواتر الأكبر لموجات الجفاف والفيضانات.

20- وأكد مكتب التقييم المستقل على إيلاء اهتمام أكبر لاستدامة الفوائد ولإدراج إجراءات للتأقلم مع تغيّر المناخ إضافة إلى تعزيز التوجه نحو الفقر في البرنامج القطري.

**البند 4 من جدول الأعمال: تقرير تقييم تجميعي عن الخدمات المالية الشمولية لصالح الفقراء الريفيين (EC 2019/105/W.P.3)**

21- رحّبت اللجنة بنتائج هذا التقرير كما عرضه مكتب التقييم المستقل مشيرة إلى أنه يغطي التقييمات المجراة منذ عام 2008، واستعرضت صلة سياسات الصندوق، وتوجهانه ومعرفته بالتمويل الريفي الشمولي.

22- وعبّرت اللجنة عن وجهة نظرها بأن النتائج والدروس المستفادة الواردة في هذا التقرير ستكون حاسمة في تغذية عمليات الصندوق بالمعلومات عن قطاع الخدمات المالية الريفية في مضيها قدماً. وعلى سبيل المثال، سلّط التقرير الضوء على ما يلي: (1) تبقى الأدوات المالية لعمليات الصندوق بمعظمها تقليدية؛ (2) تضم معظم المشروعات خلطة من التمويل الريفي وغيره من المكونات على الرغم من أن الدلائل التي تشير إلى أن المشروعات التي تركّز على التمويل الريفي هي المشروعات التي من المحتمل لها أن تسجل أداءً أفضل؛ (3) معظم التدخلات هي على المستوى الصغري والأوسط وهناك حاجة لإيلاء اهتمام أكبر للمؤسسات والشراكات على المستوى الأوسط.

23- عبّر الأعضاء عن قلقهم على الفجوة في القدرات الموجودة في مقر الصندوق والتي نجمت عن تفكيك فريق الخدمات المالية الريفية. وأوضحت إدارة الصندوق أن الفريق لم يتعرض للتفكيك وإنما غدا لا مركزياً، وإن إدارة الصندوق تتحرى السبل الرامية إلى ترويج التعلم وتقاسم المعرفة في البيئة اللامركزية.

24- وبشأن قدرات موفري الخدمات المالية مما اعتُبر معوقاً رئيسياً، أشار أعضاء اللجنة بأن هذا الأمر يؤدي إلى عرقلة الابتكار في القطاع المالي، واتفقوا مع التوصية القائلة بأنه يتوجب على إدارة الصندوق إيلاء اهتمام أكبر للمستوى المتوسط، وبهذا الصدد، أشار الأعضاء إلى المبالغة في الاعتماد على المستشارين مما أسهم في وجود الفجوات في تصميم وتنفيذ مشروعات التمويل الريفي. وأشارت إدارة الصندوق إلى أن النتائج والاستنتاجات الواردة في هذا التقرير سوف تتم متابعتها بصورة ملائمة.

25- وأشارت اللجنة إلى أن إدارة الصندوق قد رحبت بجميع النتائج ووافقت على معظم التوصيات، إلا أنها عبّرت عن اتفاق جزئي فقط مع التوصية الخاصة بوضع مسودة لاستراتيجية للتمويل الريفي. وبهذا الصدد، وافقت إدارة الصندوق على الحاجة لتحديث سياسة التمويل الريفي في الصندوق. إلا أنه سيكون من الأكثر ملاءمة وعملية إعداد خطة عمل لتنفيذ سياسة محدّثة للتمويل الريفي عوضاً عن وضع استراتيجية جديدة بالكامل.

26- وعبّر أحد الأعضاء عن قلقه بشأن استجابة الإدارة للتوصية الثالثة من هذا التقرير المتعلقة بالتركيز بصورة أكبر على المؤسسات على المستوى المتوسط وإرساء شراكات أقوى مع الوكالات التي تعمل في القطاع قائلاً بأن التطرق لهذه التوصية من شأنه أن يمكّن الصندوق من الإبقاء على تأثيره في القطاع الريفي.

27- وأشارت الإدارة إلى أنها ستتخذ الخطوات الملائمة للتطرق للقضايا الواردة في التقييم والتي وافقت عليها مع ضمان أن تتطرق السياسة المحدثة للتمويل الريفي للمظاهر التشغيلية التي أثارتها توصيات مكتب التقييم المستقل من خلال خطة عمل.

**البند 5 من جدول الأعمال: استعراض النظراء الخارجي لمهمة التقييم في الصندوق**

28- أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الشفهي عن التقدم المحرز في استعراض النظراء الخارجي لمهمة التقييم في الصندوق والذي عرضه رئيس لجنة فريق الاستعراض، والذي سلّط الضوء على التطورات التي حدثت منذ الدورة الأخيرة للجنة.

29- أحاطت اللجنة علماً بالنقاط الرئيسية الواردة في استعراض النظراء الخارجي والتي تُظهر أن التقييم في الصندوق متسق مع سياسة التقييم في الصندوق ويتسم بالعديد من نقاط القوة. إلا ان التغييرات المؤسسية التي طرأت منذ آخر استعراض خارجي للنظراء تمثل فرصة لمزيد من التعزيز لمهمة التقييم في الصندوق. وتتطلب الاستفادة من هذا الفرصة جهوداً مشتركة يبذلها مكتب التقييم المستقل والإدارة والمجلس التنفيذي.

30- وأعلم فريق الاستعراض اللجنة بأنه سيتم تقاسم مسودة التقرير مع جميع الدول الأعضاء في ندوة غير رسمية للمجلس من المقرر عقدها بتاريخ 9 يوليو/تموز، وسيتم استكمال هذا التقرير كي تستعرضه اللجنة ومن بعد ذلك المجلس في سبتمبر/أيلول.

31- ومن الملاحظات التي وردت فكرة أنه سيكون من المثالي لو انطوى هذا القرير على مخطط عام لخطة العمل المقترحة.

**البند 6 من جدول الأعمال: مسودة ورقة النهج بشأن التقييم المؤسسي لدعم الصندوق للابتكار ونمو إنتاجية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة والشمولية (EC 2019/105/W.P.4)**

32- استذكرت اللجنة بأن المجلس التنفيذي، وفي دورته الخامسة والعشرين بعد المائة، صادق على التقييم المؤسسي الذي سيجريه مكتب التقييم المستقل لدعم الصندوق للابتكار ونمو إنتاجية زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة المستدامة والشمولية. ورحّبت اللجنة بورقة النهج وتطلعت للحصول على تقييم لفعالية أدوات الصندوق في الترويج للابتكار المستدام في الزراعة. وسوف يقدّر هذا التقييم أداء الصندوق في الترويج للابتكار لأغراض التنمية الزراعية وتوسيع نطاق الابتكارات الناجحة المناصرة للفقراء.

33- وفيما يتعلق بسؤال أوردته اللجنة حول إمكانية أن يتطرق هذا التقييم لدور الوكالات المنفذة والشركاء في إدخال ابتكارات في العمليات، أكد مكتب التقييم أن ذلك سيشكل جزءا من التقييم لأن الوكالات المنفذة هامة لعمليات الصندوق.

34- وطلبت اللجنة أن يحلّل التقييم فيما لو كانت بعض البلدان تتسم ببيئة تمكينية أكثر مواتاة للترويج لاستيعاب الابتكارات.

35- تساءل الأعضاء فيما لو كانت روابط الحكومات مع القطاع الخاص قد أدت إلى الترويج للابتكار، وتساءلوا أيضا فيما لو كان التقييم يقرّر أي من الأدوات وغيرها من العناصر كانت مفيدة في الترويج للابتكار. وقد تم تحديد هذا المظهر بالفعل كجزء من نظام الابتكار في ورقة النهج نظراً للدور المحوري للقطاع الخاص والمزارعين في الابتكار.

36- وأشارت اللجنة أيضا إلى الحاجة لأخذ الشباب بعين الاعتبار والدور الذين يلعبونه في الابتكار لأن الفكرة السائدة هي أن الشباب والابتكار يسيران يدا بيد. وأجاب مكتب التقييم المستقل بأنه وعلى الرغم من أن الشباب ليسوا مدرجين في ورقة النهج، إلا إنه قد ورد سؤال في إطار التقييم يتعلق بالسبل التي ساعد فيها الابتكار الشباب لكي يغدوا أكثر رسوخاً كرواد للمبادرات الفردية.

37- علّق أحد الأعضاء على الحاجة لأن يقترح هذا التقييم نهجاً للتخفيف من التفاوتات التي قد تنتج عن الترويج للابتكارات.

38- وأحاطت اللجنة علماً باستجابة الصندوق على ورقة النهج. وبالإشارة إلى أن التقييم المؤسسي يركز على استراتيجية الابتكار في الصندوق لعام 2007 وتعريفها للابتكار، أشارت إدارة الصندوق إلى نيتها العمل بصورة وثيقة مع مكتب التقييم المستقل لضمان أن يقتنص التقييم المبادرات الأخيرة والجارية.

39- ورحّب مكتب التقييم المستقل بالاستجابة الإيجابية لإدارة الصندوق على ورقة النهج، ووافق على أن يأخذ بعين الاعتبار المنتجات الأخيرة والعمل الجاري مع أمانة مجلس المدراء التنفيذيين للتنسيق في الأمم المتحدة حول الابتكار. وكذلك سيتم اقتناص أفضل الممارسات والخبرات من المنظمات التي يمكن المقارنة معها في هذا التقييم المؤسسي.

**البند 7 من جدول الأعمال: التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء (EC 2019/105/W.P.5)**

40- رحب أعضاء اللجنة بنتائج التقييم المؤسسي لانخراط الصندوق في تنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، مثنيين على مكتب التقييم المستقل على هذا التقرير جيد الكتابة والمفعم بالمعلومات. وأثنوا على أهمية سلاسل القيمة المترافقة بالاستهداف الملائم كنهج هام للوصول إلى المزارعين الفقراء.

41- وأحاطت اللجنة علماً بنتائج التقييم وبخاصة بالزيادة الكبيرة في نسبة المشروعات المكرسة لسلاسل القيمة في فترة السنوات العشر التي غطاها التقييم المؤسسي بدون وجود استراتيجية مؤسسية لتنمية سلاسل القيمة المناصرة للفقراء لتوفير الوضوح المفاهيمي.

42- وأشارت اللجنة إلى أن الإدارة قد وافقت على معظم التوصيات التي وردت في التقييم، لكنها لم توافق على التوصية بإعداد استراتيجية مناصرة للفقراء ومكرسة لتنمية سلاسل القيمة. وكان السبب الذي أوردته الإدارة

أن تنمية سلاسل القيمة موضوع تقني شامل، ومخصوص بسياقات معينة، يتطلب توجيهاً تشغيلياً وتقنياً للتنفيذ عوضاً عن وضع استراتيجية. ووافق بعض الأعضاء مع موقف إدارة الصندوق نظراً لأن الاستراتيجية قد تكون آلية ولا يمكن لها أن تتطرق بصورة ملائمة للقضايا المحددة كما يمكن للأدوات التشغيلية أن تقوم به وأنها ربما قد تحدّ من الإبداع والمرونة. وأشار أعضاء آخرون إلى أن وجود استراتيجية قد يكون له قيمة مضافة في توفير إطار مفاهيمي شامل وتوجهات مؤسسية لتنفيذ عمليات تنمية سلاسل القيمة. وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى أنه وفي حين أن الوثيقة الشاملة يمكن ألا تسمى باستراتيجية إلا أنه من الهام على أية حال وجود مثل هذه الوثيقة. وأكدت إدارة الصندوق مجدداً على القيمة المحدودة للاستراتيجية مفضلة وجود وثيقة تقنية توجيهية يمكن أن تدرج فيها أيضا مبادئ توجيهية شاملة كما طلب أعضاء اللجنة.

43- وأكّد مكتب التقييم مجدداً على أنه ووفقاً للتقييم المؤسسي، فإن الصندوق بحاجة إلى توجيه استراتيجي رفيع المستوى حول أهداف عمله على سلاسل القيمة المناصرة للفقراء، والمتطلبات المؤسسية لإجراء مثل هذا العمل بصورة فعالة، بما في ذلك القدرات والمهارات في الصندوق ولدى الحكومات وفرق تنفيذ المشروعات. وعبّر المكتب عن اعتقاده أنه وعلى الرغم من فائدة مقترح إدارة الصندوق بتحديث حزمة الأدوات التقنية الموجودة، إلا أنه لا يفي بصورة كاملة بهذه الاحتياجات الأوسع والأعلى مستوى.

44- وتوسّع الأعضاء في أهمية القيام بتحليل معمق لجميع مظاهر سلاسل القيمة، بما في ذلك الاقتصاد السياسي ونظم معلومات السوق والحوكمة لضمان أن يستفيد جميع المشاركين في سلاسل القيمة بصورة كاملة. وأشار أحد الأعضاء إلى أن التقرير المؤسسي لا يناقش دور قضايا أخرى مثل الفساد في إعاقة تنمية سلاسل القيمة، وشكر الصندوق على المرونة في ضمان دعم الجهات الفاعلة الأخرى إضافة إلى المزارعين.

**البند 8 من جدول الأعمال: التواريخ المقترحة لدورات لجنة التقييم لعام 2020** (EC 2019/105/W.P.6)

45- وافقت اللجنة على التواريخ المقترحة التالية لدورات اللجنة التي ستعقد في عام 2020:

- الدورة الثامنة بعد المائة — الأربعاء، 1 أبريل/نيسان 2020
- الدورة التاسعة بعد المائة — الأربعاء، 1 يوليو/تموز 2020
- الدورة العاشرة بعد المائة — الأربعاء، 2 سبتمبر/أيلول 2020
- الدورة الحادية عشرة بعد المائة — الخميس، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2020

**البند 9 من جدول الأعمال: مسائل أخرى**

**(أ) ندوة غير رسمية بشأن استعراض النظراء الخارجي لمهمة التقييم في الصندوق**

46- أكدت سكرتيرة الصندوق مرة أخرى على أهمية مشاركة لجنة التقييم والمجلس التنفيذي في الندوة غير الرسمية التي ستعقد بشأن الاستعراض الخارجي لمهمة التقييم في الصندوق، والتي من المقرر لها أن تعقد بتاريخ 9 يوليو/تموز. وقالت بأن مسودة التقرير ستتاح على المنصة التفاعلية للدول الأعضاء في الصندوق.

**الاختتام**

47- شكر رئيس اللجنة المشاركين في الدورة على انخراطهم النشط في المناقشات، كما شكر المترجمين الفوريين وموظفي الدعم على عملهم.